Document: EB 2018/123/R.18
Agenda 6(a)
Date: 29 March 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي ومدير
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف:2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
رئيسة
الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف:2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة للمجلس التنفيذي
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها السابع والأربعين بعد المائة الذي عقد بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني 2018.

اعتماد جدول الأعمال

2- جرى اعتماد جدول الأعمال مع إدراج بند إضافي تحت مسائل أخرى، وهو التفاعل بين لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم بشأن التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق.

محاضر لجنة مراجعة الحسابات

3- استعرضت لجنة مراجعة الحسابات محاضر اجتماعها السادس والأربعين بعد المائة. واقترح أحد أعضائها بعض الإضافات لاقتناص نقطة أثيرت حول الأرقام الخاصة بالحساسية تجاه التمايز بين الجنسين، وتبعات الميزنة ذات الصلة بتعميم قضايا الشباب، وإدراج خطة عمل الشفافية كبند في آلية الشكاوى التي يتبعها الصندوق.

4- واتفق أيضا على تنقيح هذه المحاضر تبعا لذلك وعرضها على اجتماع اللجنة الثامن والأربعين بعد المائة للموافقة النهائية عليه.

وصول المجلس التنفيذي إلى تقارير المراجعة الداخلية

5- عرض مكتب المراجعة والإشراف البند على جدول الأعمال، وسلط الضوء على أن الوثيقة تقترح إجراءا عمليا لتنفيذ القرارات التي وافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2017 بشأن خطة عمل الشفافية، وعلى وجه الخصوص، القرار القاضي بتزويد ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي بفرصة الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية. وأشير إلى أن النسخة المنقحة من ميثاق مكتب المراجعة والإشراف التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة المقررة في أبريل/نيسان 2018 للتأكيد، ستعكس هذا الإجراء. كذلك أشير أيضا إلى أن الإجراء المقترح لن يتطلب إدخال أي تعديلات على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات.

6- واقترح أعضاء اللجنة إدراج المزيد من التفاصيل على الإجراء المقترح، وعن فحوى نتائج المراجعة في التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف، للتيسير ودعم فهم ممثلي الدول الأعضاء في المجلس للموضوع. ووافق ممثل مكتب المراجعة والإشراف على هذه الاقتراحات.

7- تم اعتبار أن هذه الوثيقة قد خضعت للمراجعة.

تعديل ميثاق مكتب المراجعة والإشراف

8- عرض مكتب المراجعة والإشراف هذا البند على جدول الأعمال، مسلطا الضوء على أن ميثاق مكتب المراجعة والإشراف قد خضع للتعديل آخر مرة عام 2010. ويلتزم المكتب بالمعايير الدولية للممارسات المهنية في مجال المراجعة الداخلية التي ينص عليها معهد مراجعي الحسابات الداخلية وأن نطاقه يعكس هذه المعايير. وأشار المكتب إلى أن التعديلات المقترحة تعكس أساسا التعديلات الأخيرة التي أدخلت على هذه المعايير، وتوصيات التقدير الخارجي لجودة مهمة المراجعة الداخلية لعام 2018 الجاري حاليا، والإجراء

المنقح لنشر مخرجات المراجعة كما هو موصوف في البند السابق. وتم إيضاح أن التغذية الراجعة التي توفرت في الاجتماع الحالي سوف تدرج في التعديلات المقرر إدخالها على الميثاق، بقصد استكمال الميثاق المنقح بحلول فبراير/شباط وعرضه على لجنة مراجعة الحسابات في مارس/آذار للاستعراض. وسوف يغدو هذا الميثاق نافذ المفعول ما أن يوافق عليه رئيس الصندوق ويؤكده المجلس التنفيذي.

9- كما طلب أعضاء اللجنة أيضا بعض التغذية الراجعة عن التقدير الخارجي للجودة. وأكد المكتب على أنه سوف يتم تقاسم نتائج هذا التقدير مع اللجنة، وسيتم اقتناصها إلى الحد الذي يمكن تطبيقه ضمن الميثاق المعدل.

10- أحاطت اللجنة علما بالمعلومات المتوفرة.

التقدير المستقل للمخاطر – اختصاصات موفر التقدير المستقل للمخاطر

11- قدمت إدارة الصندوق هذا البند على جدول الأعمال مسلطة الضوء على أنه قد تم وضع الاختصاصات المقترحة استجابة لطلبات المجلس التنفيذي بتعيين شركة استشارية خارجية لاستعراض سياسات إدارة المخاطر المالية في الصندوق. والغرض الأساسي من هذا الاستعراض هو تفحص السياسات والإجراءات وتقرير فيما لو كان الصندوق يمتلك الإطار الصحيح لإدارة المخاطر والإدارة المؤسسية. وكذلك فإنه سيضمن أيضا امتلاك الصندوق القدرة على الإيفاء بالتزاماته الحالية أو المستقبلية في سداد الديون، علاوة على وجود الإجراءات الحمائية لحماية حسابات الصندوق من أي مخاطر قد تنجم عن الجملة الموسعة من أدوات الاقتراض. وأشير إلى أن الاستعراض سوف يتطرق للمخاطر والسياسات التالية: المخاطر الائتمانية (خطر أن لا يتمكن الصندوق من الإيفاء بتسديد أصول المبالغ ورسوم خدمتها كما هو متعاقد عليه في حال كان المقترضين غير قادرين على سداد ديونهم للصندوق)؛ خطر السيولة (الخطر الناجم عن تأخر التدفقات العائدة من القروض أو تقلص عائد الاستثمار أو الصروفات الأسرع مما هو متوقع، بحيث يغدو الصندوق غير قادر على الإيفاء بالتزاماته في سداد ديونه)؛ حجم الاقتراض (لضمان وضع الحدود الصحيحة للاقتراض واحترامها، واحتسابها كنسبة من إجمالي المساهمات)؛ المعدلات المالية والرفع المالي (امتلاك المعدلات المالية المعيارية الملائمة والمناسبة للسوق، مثل معدلات الأوراق المالية إلى الديون، ومعدلات السيولة، وغيرها من معدلات الرفع المالي)؛ تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (بضمان وجود السياسة المثلى للموارد المتاحة لعقد الالتزامات فيما يتعلق ببرنامج الإقراض). كذلك فقد أشير إلى أن التقدير الخارجي للمخاطر سوف يغطي أيضا إطار إدارة الأصول والخصوم الذي يتطرق لإمكانية عدم التطابق بين شروط الاقتراض الخاصة بالصندوق وشروط القروض التي يتيحها الصندوق لدوله الأعضاء.

12- ومع التعبير عن التقدير لهذه الوثيقة، طلب أعضاء اللجنة مراجعتها للتطرق لمخاطر هامة أخرى، مثل تلك المتعلقة بالموظفين، والإجراءات القانونية ونظم تكنولوجيا المعلومات، وتوفير الوضوح اللازم للمصطلحات الخاصة بالمخاطر.

13- وأحاطت كل من الإدارة وأعضاء اللجنة علما بأن الصندوق قد عقد بالفعل التزامات أخرى للقيام باستعراضات وتقديرات السياسات والأطر، وذلك دون أن يقتصر الأمر على منظور المخاطر وحدها، مما يحمل معه إمكانية بعض التداخل بين هذه التقديرات. وقد تم الاتفاق على وجوب تبسيط هذه العمليات في المستقبل.

14- وبالاستجابة لتعليق عن الشهية للمخاطرة، أوضحت إدارة الصندوق بأن إجراءات الشهية للمخاطرة موجودة في إطار الاقتراض السيادي.

15- وأشير أيضا إلى أنه وبالنسبة للوقت الحاضر، فليس هنالك أي مخصصات من الميزانية لهذا التقدير المستقل للمخاطر. وأن هذا الموضوع سوف يناقش مع مكتب الميزانية وتطوير المنظمة لإيجاد الموارد الملائمة من الميزانية المؤسسية. كذلك فقد وافقت إدارة الصندوق على إشراك أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في عملية تعيين الجهة الموفرة لهذا التقدير.

16- واتُفِقَ على عرض الوثيقة المنقحة على لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الذي سيعقد في مارس/آذار.

مسائل أخرى

17- تحت هذا البند، ناقش أعضاء لجنة مراجعة الحسابات التفاعل بين لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم بشأن التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق.

18- وأشير إلى أنه من المقرر أن تناقش لجنة التقييم هذا البند في دورتها في 27 يونيو/حزيران على أن تناقشه لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول. وبالتالي، هنالك فرصة بين هذين الاجتماعين لرئيسي اللجنتين للاجتماع ومناقشة هذا الموضوع.

19- وتحت مسائل أخرى، تساءل بعض أعضاء اللجنة أيضا عن منهجية التصنيف في المراجعات الداخلية.

20- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف بأن منهجية التصنيف ستخضع للاستعراض من قبل التقدير الخارجي المذكور، وسيتم إعلام اللجنة بالنتائج تبعا لذلك.

21- ولم تتم مناقشة أي بنود أخرى تحت بند مسائل أخرى.